جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة المشاركة

الملتقى العلمي الوطني حول: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

يوم 20 أكتوبر 2025

الاسم: جمال **اللقب:** حواوسة

الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

الجامعة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الوظيفة: أستاذ

مكان العمل / المؤسسة: قسم علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الهاتف الشخصي: 06.71.22.13.34

البريد الالكتروني: houaoussa.djamel@yahoo.fr

محور المداخلة: المحور الأول: عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة: الأسباب السوسيوثقافية لظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري

الملخص:

تعد مشكلة الطلاق من المشكلات الاجتماعية الجديرة بالاهتمام والدراسة، كونها تهدد استقرار الأسرة والمجتمع، والأمر يزداد خطورة إذا كان الطلاق مبكراً وسريعاً، حيث نجد أزواج مطلقين لم يكد يمر على زواجهم أشهر أو أيام معدودة، وازدادت حالات الطلاق المبكر في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها ماهو اجتماعي ومنها ماهو ثقافي كعدم الانسجام بين الطرفين، أو الزواج المبكر، أو سوء اختيار الشريك، إلى غير ذلك من الأسباب التي ارتبطت بعصر السرعة الذي نعيشه.

وعليه، جاءت هذه الدراسة للوقوف على أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري للوصول إلى صورة واضحة عن ماهية هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الطلاق المبكر.

Socio-cultural reasons for the phenomenon of early divorce in Algerian society

Pr. Houaoussa Djamel

Abstract:

The problem of divorce is one of the social problems worthy of attention and study, as it threatens the stability of the family and society, and the matter becomes more dangerous if the divorce is early and rapid, as we find divorced couples whose marriage has barely passed a few months or days, and cases of early divorce have increased in recent years in a worrying manner This is due to several reasons, some of which are social and some of which are cultural, such as lack of harmony between the two parties, early marriage, poor choice of partner, and other reasons associated with the age of speed in which we live.

Accordingly, this study came to identify the most important social and cultural reasons leading to early divorce in Algerian society in order to reach a clear picture of the nature of this phenomenon.

Keywords: *divorce, early divorce.*

*****

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الحاصلة في كل المجتمعات، وهي السبب الرئيس في التفكك الأسري وتشتت الأفراد خاصة الأبناء، كما يترتب على هذه خلل في النظام الاجتماعي القائم على تماسك وانسجام الأسرة كونها النواة الأولى في المجتمع، كما يُعد الطلاق مشكلة اجتماعية تهدد شبكة العلاقات الأسرية داخل الأسرة والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ككل، لما لها من آثار اجتماعية ونفسية، إلا أن هذه الظاهرة قد تكون أحياناً هي المخرج الوحيد لإنهاء مشروع الزواج الفاشل، وبالتالي فإن الطلاق في حد ذاته ليس مشكلة اجتماعية، بقدر ماهو حل لها، فبدلاً من التوتر والخصام بين الزوجين والذي قد يؤثر بدوره على شخصية الأبناء فإن الأفضل أن ينفصل الزوجان.

ولقد أكدت الكثير من الدراسات أن أغلب حالات الطلاق تحدث في العام الأول من الزواج وقبل الإنجاب، وفي حالات أخرى عند وجود طفل واحد، وتقل حالات الطلاق كلما زاد عدد الأولاد، ومع التطورات السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري أصبحت ظاهرة الطلاق ملفتة للانتباه، خاصة أن أغلب الزيجات لا تستمر إلا لمدة محدودة. ومن هنا، نلاحظ زيادة حالات الطلاق المبكر الذي لم يستمر في أغلب الأحوال إلا سنوات معدودة أو ربما أشهر أو حتى أقل من ذلك، في المجتمع ومع شيوع اعتقاد بأن حالات طلاق كهذا قليلة ونادرة، إلا أن من يقوم بزيارة إلى محاكم الأحوال الشخصية سيفاجأ بعدد حالات الطلاق المبكر التي يتعامل معها القضاة بشكل شبه يومي، ما يدفع إلى التساؤل عما إذا كان الأمر ظاهرة تستحق الدراسة أم أنها حالات فردية ومحدودة تحدث هنا وهناك ومن ثم لا يوجد ما يبعث على القلق بشأنها. (القريشي، 2014: 249)

وتختلف نسب الطلاق المبكر من مجتمع إلى آخر حسب المنظومة القيمية والثقافية والقانونية لكل مجتمع، فهناك حالات كثيرة انتهى فيها الزواج قبل الدخول أو بعد ساعات أو أيام وأشهر لا تتجاوز السنة. وكشفت ناشطة ضمن جمعية وطنية تسمى "la femme en contact" أن 90 % من الشكاوي التي تصلهم مرتبطة بظاهرة طلاق الأزواج الجدد. والسبب وراء ذلك، كون العشرات من الشابات اللاتي لا يتجاوزن 20 سنة، واللاتي هن وسط إجراءات الطلاق بعد شهور معدودات من الزواج، اتصلوا بالجمعية معلمين إياها بأنهن يتواجدن في المحاكم محاولات استرجاع حقوقهن الضائعة، وشرفهن الذي مرغ في التراب من طرف شباب، يجعلون من الزواج لعبة ومغامرة تنحصر أو تختزل في متعة جنسية ليس أكثر. (مصلي، مداني، 2018: 391)

ويمثل الطلاق المبكر حالة من حالات الفشل السريع للعلاقة الزوجية، ولأسباب عديدة ومتنوعة تنشأ خلافات بين الزوجين في المراحل الأولى من الزواج، مما يؤدي إلى حدوث طلاق مبكر ينقل الزوجين إلى حياة يصعب تخيلها خاصة من جانب المرأة. فالطلاق المبكر ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد المجتمع وتستحق أن نقف على أسبابها وطرق علاجها، وهو غالباً ما يقع بين المتزوجين الجدد وتعود معظم عوامله إلى تدخل الأهل في حياة الزوجين وإلى جهل الآخرين بقيمة الحياة الأسرية، وجهل كل طرف بواجباته وحقوق الطرف الآخر، وأحياناً يكون صغر عمرهما من أسباب ذلك. (القريشي، 2014: 250)

وبالتالي، فالطلاق المبكر ظاهرة ملحة تستدعي علاجاً آنياً بعد أن أصبحت تهدد استقرار المجتمع فضلاً عن اعتبارها تنجم عن فشل الزوجين في الانسجام والتفاهم، وامكانية التعايش ولو بالحدود الدنيا تحت مسمى الأسرة. حيث تسجل المحاكم الجزائرية سنوياً 14 ألف حالة طلاق، بعد ثلاثة أشهر زواج فقط، والذي يبدأ عادة في موسم الاصطياف (فصل الصيف) لينتهي في الشتاء. عشرة آلاف حالة طلاق تتم بالتراضي بين الزوجين مقابل 3500 حالة طلب تطليق من طرف الزوجة. (مصلي، مداني، 2018: 390)، ومن هنا، أصبح من الضروري التعامل مع هذه المشكلة للتخفيف من حدتها ووقعها على الزوجين بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

وعليه، جاءت هذه الدراسة لمحاولة الكشف عن أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بالطلاق المبكر ؟
2. ماهي أهم الاتجاهات النظرية التي فسرت ظاهرة الطلاق ؟
3. ماهي الأسباب الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري ؟
4. ماهي الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري ؟

أولاً- مفاهيم الدراسة:

1. مفهوم الطلاق: (Divorce)

لقد حاول العديد من الباحثين والعلماء تحديد مفهوم الطلاق من وجهات نظر مختلفة، فمن الناحية اللغوية يعني إخلاء السبيل، ومن الناحية الشرعية يتفق الفقهاء في تعريف الطلاق على القواعد العامة وإن اختلفوا في بعض الجزئيات فيعرف الحنابلة الطلاق شرعاً على أنه حل قيد النكاح أو بعضه إذا طلقها طلقة رجعية، وقال الشافعية الطلاق شرعاً على أنه حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، وقال الحنفية الطلاق شرعاً رفع قيد النكاح في الحال

بالبائن أو المآل بالرجعي بلفظ مخصوص، أما علماء المالكية يعرفونه بأنه رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح، وقال المالكية أن الطلاق صفة حكمية ترفع حل منفعة الزوج بزوجته. (الطباخ، 2009: 184- 185)

ومن هنا، فإن الطلاق هو نوع من التفكك الأسري وانحلال العلاقات الأسرية، وذلك عندما يفشل الزوجين أو أحدهما في القيام بأدواره، وهذا التفكك يحدث نتيجة تفاقم الخلافات بين الزوجين مما يؤدي إلى الانفصال النهائي بينهما بصفة شرعية أو قانونية. وبالتالي، يشير الطلاق إلى إنهاء العلاقة الزوجية بشكل رسمي، سواء تم ذلك بالاتفاق بين الطرفين أو بقرار يفرضه أحدهما أو جهة قانونية. يتضمن الطلاق فك الروابط التي شكلت العلاقة الزوجية، سواء من الناحية العاطفية أو القانونية، ويؤدي إلى إنهاء الالتزامات المتبادلة الناتجة عن الزواج. كما أن الطلاق يعتبر عملية عكسية لبناء الزواج، حيث يعمل على إلغاء الروابط والتعهدات التي كانت قائمة بين الزوجين. (Stewart & Andrew J. Strathern, 2023, p. 1)

ومن الناحية السوسيولوجية يُعرف الطلاق بأنه موت الرباط الزواجي بسبب تيبس التفاعلات وجفاف العلاقات بين الشريكين، وإنما هذا الموت لايعني فناء النواة العاطفية عند المطلقين بل تنمو في أجواء عاطفية وحيوية تعمل على ميلاد نموها مرة ثانية برباط عاطفي يساعدها على النمو بعيداً عن مسببات موتها أو فنائها قدر الإمكان. (الرصد، 2013: 14)

كما يشير الطلاق إلى فسخ عقد النكاح وقطع العلاقة الزوجية التي تم انشاؤها بموجب العقد دائم رغم التأكيدات والتوصيات المكررة والواردة عن الأولياء والمصلحين ودعاة الخير للمجتمع بأن الزواج رابطة لا تقبل الانقطاع ورباط مقدس متين. (طاهري، 1997: 139)

وعليه، فالطلاق فك وإنهاء العلاقة الزوجية بشكل رسمي بين الزوجين من الناحية العاطفية، وهو تجربة شخصية صعبة تحمل مشاعر الخسارة والهزيمة لدى الزوجين، ومن الناحية النفسية يكون الطلاق نتيجة لانعدام التوافق العاطفي والسلوكي بين الزوجين، ويُعد تجربة عاطفية معقدة تترك بصمتها على الأفراد المعنيين، حيث يمكن أن يسبب اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب، بالإضافة إلى تأثيره على العلاقات الاجتماعية والاستقرار النفسي. وقد تكون هذه التأثيرات أكثر وضوحاً بالنسبة للنساء، اللواتي قد يواجهن تحديات إضافية تشمل التكيف مع الواقع الجديد، وتحمل المسؤوليات الفردية، ومواجهة نظرة المجتمع. (مارشال، 2000: 917)

ويرى بعض علماء النفس أن معظم حالات الطلاق تعود إلى عوامل لاشعورية كعدم النضج العاطفي والانفعالي، ولكن في النهاية فإن تجربة الطلاق قد تساعد الأفراد على اكتساب مهارات جديدة في مواجهة التحديات والتكيف مع الظروف الصعبة، مع التركيز على تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي الذي يسهم في تخفيف حدة هذه الآثار.

ومن الناحية القانونية، يُعرف الطلاق بأنه حل عقد قائم بين زوج وزوجته ضمن شروط معينة لابد من توفرها، كما يعرف بأنه انهاء رابطة الزواج وإصدار اعلان قانوني ببطلان هذه الرابطة. (البدري، 2022: 129)

وعرفت المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري الطلاق بأنه حل عقد الزواج، ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين (53 و54) من هذا القانون. وقد استعمل القانون كلمة "الحل" التي تشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة للزوج أو بالتراضي أو بواسطة الحكم أو التطليق القضائي. (بن عامر، 2015: 47- 48)

ومن هنا فإن الطلاق يعني إنهاء العلاقة الزوجية بشكل قانوني ورسمي سواء من قبل الزوجين أو بأمر من المحكمة، وبالتالي فهو وسيلة لحل النزاع عندما تصبح الحياة بين الزوجين مستحيلة، وبالرغم من شرعية الطلاق فهو حق قانوني وحل أخير يُلجأ إليه بعد عدة محاولات من الصلح.

2. مفهوم الطلاق المبكر: (Early Divorce)

الطلاق المبكر هو ذلك الطلاق الذي يحدث بعد فترة قصيرة من الزواج بالدخول، بمعنى أنه يشير إلى فك الرابطة الزوجية بين حديثي العهد بالزواج من بدء الحياة الزوجية والتي قد تصل إلى بضعة أيام أو شهور قليلة من الزواج. (ضيف، زيدان، 2017: 371)

وعرف الدكتور السوسي الطلاق المبكر بأنه تلك الحالات الكثيرة والمتعددة من الطلاق بعد زواج قصير قد يكون أياماً أو أسبوعاً أو شهراً أو ستة أشهر أو عاماً أو أعواماً قليلة...ويقصد الباحث بالطلاق المبكر بأنه إنهاء العلاقة الزوجية التي استمر الزواج فيها خلال الخمس أعوام الأولى بحكم الشرع والقانون. (الرنتيسي، 2020: 18)

ويعرف جويل الطلاق المبكر بأنه الطلاق الذي يحدث خلال السبع سنوات الأولى من الحياة الزوجية، ويذهب إلى أن هذه الفترة من الحياة الزوجية فترة حرجة تتصف بالانفعالات المتقلبة، والمشاعر السلبية بين الزوجين. (الرصد، 2013: 17)، وهو أيضاً إنهاء علاقة زواج نشأت بين طرفين – رجل وإمرأة- نهاية مبكرة تبدأ منذ اللحظات الأولى بعد اجتماع الزوجين معاً وحتى عام فقط، وقد تكون هذه النهاية المبكرة لأسباب خاصة بالزوج أو الزوجة أو كليهما، وقد تكون الأسباب المؤدية للطلاق المبكر أسباباً مباشرة وواضحة أو أسباباً غير مباشرة وغير صريحة ولكن في سائر الأحوال تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً هاماً في إحداث هذا الطلاق المبكر، كالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في قيم وعادات الزوجين، والتي تساعد على إتمام عملية الطلاق بشكل مبكر...(الرصد، 2013: 18)

ويُعرف الطلاق المبكر بأنه الطلاق الذي يتم منذ الأيام الأولى للزواج حتى نهاية السنوات الخمس بين زوجين شابين يتراوح أعمارهم بين العشرين إلى الخامسة والثلاثين...فهو الطلاق الذي يحدث قبل نهاية العام الخامس من الزواج، مما يؤدي إلى انتهاء الحياة الأسرية والزوجية ويترك آثار سلبية على جميع الأطراف. (أحمد، 2024: 290)

ومن هنا، ومما سبق فالطلاق المبكر هو ذلك الطلاق الذي يحدث بعد مدة زمنية قصيرة من الزواج، أي أنه يشمل فئة حديثي الزواج تلك الفئة التي عقدت قرانها حديثاً والتي تتكون من رجل وامرأة يسكنون مع بعضهم البعض، وكانت مدة زواجهما لا تتعدى سنة على الأكثر كلها خلافات ومشاكل بينهما، وهي فئة تعرضت للطلاق أو الخلع أو برضا الطرفين وهذا بسبب عدم الاستقرار الزواجي.

ثانياً- الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الطلاق:

قبل الحديث عن أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الطلاق لابد أن نشير إلى أن هذه الاتجاهات والنظريات تشمل أيضاً الطلاق المبكر كونه جزء لايتجزأ من ظاهرة التفكك الأسري والطلاق بشكل عام، ويستدعي الاشتغال على ظاهرة الطلاق عرض مرجعيات معرفية متعددة المداخل، مما يضعنا أمام عدة اتجاهات مختلفة في تفسيراتها منها:

1. نظرية التبادل الاجتماعي: (Social Exchange Theory)

تعود هذه النظرية إلى كل من (هارولد كيلي، جون والتر ثيبوت، جورج هومانز، بيتر بلاو، ريتشارد إمرسون) خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث ترى أن المجتمع يطرح عدة بدائل للسلوك الواحد حتى يسهل على

الفرد اتخاذ القرار المناسب له، وقد يكون صائب أو غير صائب، وهذه القرارات التي يتخذها جزء من عملية التبادل الاجتماعي يقوم بها الفرد من أجل الحصول على اعتراف أو قبول أو غير ذلك من المكافآت التي يسعى لها من خلال عملية التبادل الاجتماعي، وهذه المنفعة التبادلية قد تكون ملموسة أو غير ملموسة كالقبول والاعتراف.

وقد قامت هذه النظرية على نظرية الربح النفسي في التفاعل الاجتماعي عند هوماز وزملائه وأرجعت الطلاق إلى حرمان الزوجين أو أحدهما من الربح النفسي في تفاعلهما معا، أو شعورهما بالخسارة النفسية في وجودهما معاً، حيث تكون التكلفة النفسية للزواج أكبر من العائد النفسي، فكل شخص بحسب هذه النظرية يترك العلاقة الزوجية التي لا تحقق له ربحاً نفسياً، أو تعرضه إلى الخسارة النفسية أو عندما يجد علاقة أخرى أفضل في الربح النفسي، حيث يتخلى عن علاقته بالشخص الذي يمنعه من إشباع حاجاته وينجذب إلى الشخص الذي يجد في تفاعله مايرضي حاجاته. (بن خليف، بن عمر، 2017: 60)

وتهتم هذه النظرية بتبادل المنفعة بين الزوجين بما فيها العلاقة العاطفية، وعندما يفشل هذا التبادل فإن العلاقة بينهما تصبح مهددة بعدم الاستقرار أو الزوال، وبالتالي فإن فكرة هذه النظرية تكمن في تحقيق أكبر من قدر من الربح للأفراد من خلال تبادل العلاقات والأدوار الاجتماعية وتحقيق الفائدة، فما الحياة الاجتماعية التي نعيشها إلا عملية أخذ وعطاء بين عدة أطراف، وإذا كان ما يأخذ الطرف الأول من الطرف الثاني أكثر مما يقدمه الطرف الأخير للطرف الأول فإن العلاقة تضعف وربما تنقطع، وأما إذا كانت هناك مساواة بين ما يأخذه ويعطيه كل طرف إلى الآخر فإن العلاقة ستستمر وتتحسن.

ومن خلال تطبيق هذه النظرية على ظاهرة الطلاق في معادلة لتفسير الطلاق وأسبابه على المستوى الفردي وتأثيره على المجتمع، نجد أن الطلاق يمكن تفسيره بالعلاقة التبادلية غير المتوازنة بين الزوج والزوجة، إذ أن الزوج قد يعطي لزوجته أكثر مما يأخذ منها وأن الزوجة تأخذ من زوجها أكثر مما تعطيه، والأخذ والعطاء هنا بين الزوجين قد يكون مادياً أو معنوياً، وأن اختلال كفة الأخذ والعطاء بين الزوجين لابد أن يسبب تعكير العلاقة التبادلية، والجهة التي تبدأ بتعكير العلاقة هو الزوج لأنه أعطى لزوجته أكثر مما أخذ منها، وأن الزوجة ليست منتبهة لهذا الاختلال في معادلة الأخذ والعطاء، أي أنها تستمر بالأخذ دون العطاء الأمر الذي يحفز زوجها إلى إنهاء علاقته بها، وبالتالي وقوع الطلاق بين الزوجين. (آل رضا، تومان، 2014: 75)

وبالتالي، وحسب هذه النظرية فإن فشل الزوج أو الزوجة أو كلاهما معا في أداء أدوارهما الاجتماعية على النحو المطلوب والمتوقع منهما فإن ذلك يؤدي إلى حدوث خلل وتفكك في العلاقات الأسرية سرعان ما تنتهي بالطلاق.

2. النظرية البنائية الوظيفية:

تعود الجذور الأولى لهذه النظرية إلى رواد علم الاجتماع الكلاسكيون (كونت، سبنسر) ثم المعاصرين (باسونز، ميرتون)، حيث ترى أن كل بناء أونسق في المجتمع يتكون من عدة أجزاء مترابطة فيما بينها، وأن لكل جزء من أجزاء النسق وظيفة محددة تهدف في النهاية إلى بقاء النسق وتوازنه، كما أن كل جزء في النسق يلعب دوراً في أداء وظيفية كلية، وهنا تكمن أهمية هذه النظرية في تركيزها على بقاء واستمرار نسق الأسرة من خلال مساهمة كل جزء في النسق بأداء وظيفة الوحدة الكلية.

وتؤكد النظرية الوظيفية على أن كل جزء من أجزاء المجتمع له وظيفة في المجتمع الذي يعيش فيه، وأن هناك تعاون وتكامل بين جميع أجزاء البناء الاجتماعي، أي أن المجتمع نسقاً اجتماعياً واحداً ومتكاملاً حسب باريتو، والبناء الاجتماعي يكون في حالة توازن مستمر بين أجزائه فكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي له وظيفة ودور يؤديه في إطار هذا البناء للمحافظة على استمراريته.

ويرى أنصار هذه النظرية أن لكل مجتمع مجموعة من الحاجيات الغريزية والاجتماعية، فأفراد هذا المجتمع يسعون إلى اشباع حاجيتهم عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة باستمرار، وهذا نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجيات، فإذا ما فقد هذا الجزء وظيفته انتهى بالزوال فإذا لم تتحقق الغاية من الزوال وهي الاستقرار العاطفي، الوجداني، الحصول على الإشباع الجنسي، فإن أحد الزوجين أو كلاهما يقرران الانفصال والطلاق حتماً، وهذا ما يفسر أسباب الطلاق من المنظور الوظيفي الذي يقوم على فكرة ارتباط أجزاء كل أفراد المجتمع مع بعضها رغم الاستقلال الظاهري. (مطمر، جبايلي، 2018: 508)

وحسب هذه النظرية فإن السلوك الزواجي أو الأسري يدرس في اطار مساهمته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري، وبالتالي فإن الانفصال والطلاق أو غياب أحد الزوجين شكل من أشكال الخلل الوظيفي الذي يصيب النسق الكلي، فالوظيفية تنظر إلى الطلاق كخلل وظيفي في النسق العائلي الذي يؤدي بدوره إلى خلل في البناء الاجتماعي الكلي، فمثلاً عدم اتفاق الزوجين حول الأمور المالية نتيجة التبذير يخلق خلافات زوجية قد تنتهي بالطلاق.

فالطلاق وفقاً لهذه النظرية وتفسيراً له من خلال المتغيرات الحادثة في المجتمع ومستجداته يعبر عن وجود خلل في النظام الاجتماعية مما يضعف التساند الوظيفي التي تقول به النظرية حيث يفقد التوازن والتكامل الذي تدعو له النظرية الوظيفية وتفسر المجتمع من خلاله؛ إذاً فالطلاق يمثل خلل في الحياة الزوجية والبناء الأسري والاجتماعي الذي يحدث فيه، كما أن الطلاق دليل على أن التغير الذي يصيب المجتمع وأن العوامل المسببة له هي نتيجة عن ضعف في عمل البناء الاجتماعي وتوازنه وتكامل أجزاؤه، خاصة وأن كل أسرة تسعى لتحقيق الاستقرار الداخلي واستقرارها الاجتماعي، وهذا يتم عن طريق تكوين نوع من المودة والألفة اللازمة بين طرفي العلاقة وذريتهما، وحيث يصيب هذا التكوين والاستقرار خلل ما قد يؤدي بهم إلى حالات الطلاق، وذلك لفقدان التوازن والتكامل والاستقرار الذي أكدت عليه النظرية الوظيفية. (آل رضا، تومان، 2014: 73- 74)

فالأسرة لها مجموعة من الوظائف تقوم بها كالاشباع العاطفي والانجاب والتنشئة الاجتماعية، وهذه الوظائف هي التي تحافظ على ترابط الأسرة وانتماء أفرادها للنسق ككل، وإذا عجز النسق عن تحقيق المتطلبات الوظيفية للفرد كعدم قدرة أحد الزوجين بإشباع حاجات الآخر فإن الطلاق يصبح أمراً طبيعياً، أي أن حدوث الطلاق يعني وجود خلل في الوظيفة الأساسية لأحد الزوجين سواء كان مادياً أو معنوياً.

كما يحدد وليم أجبرن أن الأسرة تقليدياً تقوم بوظائف أساسية للمجتمع وهي تناسلية اقتصادية...الخ،لكن في نفس السياق وضح أن الأسرة أصابها التفكك أي الطلاق نتيجة فقدها الكثير من وظائفها التقليدية، ولهذا وضع بارسونز مجموعة من المتطلبات للحفاظ على الأسرة والمجتمع وتتمثل في تكيف الأسرة مع البيئة الاجتماعية، تحقيق أهداف الأسرة ككل، التكامل بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق، المحافظة على بقاء النمط على الموقف الداخلي، امتصاص

التوتر داخل الأسرة، لأن الفشل في انجاز هذه المتطلبات يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة بل المجتمع بأسره إلى الطلاق. (بن عمر، بن خليف، 2016: 112)

وعليه، فإن سلوك الأفراد محكوم بمنظومة من المعايير والقيم أو مايطلق الوظيفيون "موجهات الفعل"، وعليه فإن تغيراً في القيم والمعايير وصمة اجتماعية (stigma) للمطلقين والمطلقات على حد السواء، إلا أن الوصمة قد خفت حدتها لاحقاً، بل لم تعد موجودة في المدن الأمر الذي يشير إلى حدوث تحول في القيم الثقافية. نتج عن ذلك أن أصبح الطلاق نهاية متوقعة بل ومبررة لكل زوجين فشلا في علاج مشكلاتهما عند استنفاذ البدائل...ويتضح مما سبق، أن الوظيفة تنظر إلى الطلاق كخلل وظيفي، وأن زيادة وتيرته يخل بالتوازن الذي يتأسس عليه البناء الاجتماعي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الخلل يكمن في منظومة القيم الاجتماعية، التي تعرضت بدورها للتبدل منذ بداية القرن العشرين. (المرزا، 2016: 342- 343)

3. نظريات أخرى:

هناك العديد من النظريات الأخرى التي حاولت تفسير ظاهرة الطلاق ولكن دون التعمق في الظاهرة والبحث في أصولها، ومن هذه النظريات نجد نظرية الدور التي ترى أن التفاعل الاجتماعي من أهم العوامل التي تطور سلوك الفرد وتجعله مقبولاً، وإذا حدث العكس وأكسبه هذا التفاعل سلوكاً غير مقبول، فإن الفرد يتصرف وفقاً لهذا السلوك والذي ينتج عنه فشل واحباط، فالمجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. فالسبب الحقيقي وراء حدوث اضطراب أياً كان نوعه – والطلاق من هذا الاضطراب- هو وجود قيم حديثة وجديدة، من شأنها أن تقوم بعملية إرضاء نفسي واجتماعي للفرد. وذلك نتيجة لاهتماماته التي تجعله يتجاوب مع القيم الجديدة رافضاً القيم القديمة. (علي، محمد، 2016: 451)

أما نظرية التفكك الاجتماعي فترى أن استقرار أي مجتمع يعتمد على النظام المتوقع من الأفراد في إطار ثقافة وقيم المجتمع الذي وضع الضوابط الاجتماعية اللازمة حيث يكون هذا المجتمع مستقراً، أما إذا توقف الأفراد عن التقيد بما هو مقبول اجتماعياً ويختل نظام التوقعات الاجتماعية، فإن المجتمع يكون في حالة تفكك. فاختلاف الزوجين اتجاه بعض القيم خاصة المتعلقة بواجبات وحقوق كل طرف انجر عنه تفكك الأسرة لا محال ومثال ذلك عمل الزوجة، فإذا كان في اعتماد الزوج أن الدور الأساسي للزوجة هو الاهتمام بشؤون البيت والأولاد دون رغبته كما في الخروج للعمل، وتمسكت هي أيضاً بالعمل أصبح يشكل هاجساً لدى الزوج وقد ينتهي الأمر في معظم الأحيان بالطلاق نتيجة الاختلاف الشديد حول ذلك (مطمر، جبايلي، 2018: 504)، كما تؤكد هذه النظرية أيضاً أن التغير الاقتصادي كان سبباً رئيساً في الفوضى الاجتماعية والتفكك بشكل عام، وقد أدى هذا التفكك الاجتماعي إلى الاضطراب في التفكير والتنظيم وقصور في الأداء الوظيفي داخل المجتمع والأسرة بشكل خاص مما زاد من حدة المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الطلاق.

وتذهب نظرية الضغوط العامة (General Strain Theory) التي يتزعمها اجينو (Agnew) على أن الضغط مجموعة من الحوادث والظروف التي لا يرغب فيها الفرد، فالمشكلات بين الرجل والمرأة سببها ضغوط تحدث عندما لا تتاح لهما الفرصة لتحقيق أهدافهما المقبولة اجتماعياً، وهناك ثلاث مصادر لهذه الضغوط هي: الفشل في الوصول إلى الأهداف الايجابية مثل الزواج، وتغيير مثيرات ذات قيمة ايجابية مثل الحرية الفردية، والمواجهة مع مثيرات سلبية مثل الوحدة،

وفقدان الأصدقاء، وإذا ما أدت الضغوط إلى مشاعر سلبية فإنه من المتوقع أن تؤدي إلى الطلاق الذي يتولد عن الضغوط إذا كانت غير عادلة وشديدة، وبالتالي يُعد الطلاق استجابة تأقلم للضغوط والمشاعر السلبية.

وتذهب نظرية الوصم الاجتماعي لغوفمان (Goffman) إلى أن الوصمة هي العملية التي تسبب إلصاق معان سلبية بالأفراد، فتصفهم بصفات بغيضة تجلب لهم الشعور بالنقص، أو هي تلك العلاقة الدونية التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي، وتتضمن الوصمة صفات جسمية مثل الأمراض والعدوى والعاهات، أو قرينية كالصحبة السيئة، أي أنها تقوم على عدد من المعاني المرتبطة بالفعل، والفاعل، والظروف، وأفكار الفرد الموصوم ومعتقداته، وشخصيته...إلخ، وبالتالي فالطلاق بناء على الوصم الذي يعانيه الفرد من قبل بقية أفراد المجتمع، وكيف ينظرون لهذه الفئة من المطلقات إضافة إلى ذلك كيف تنظر المطلقات إلى أنفسهن من حيث أنهن غير مرغوب فيهن اجتماعياً، وغير متقبلات من الأفراد الآخرين حيث يواجهن بازدراء من قبل الآخرين.

وتشير نظرية التغير الاجتماعي والثقافي إلى أن درجة التغير الاجتماعي في عنصر من عناصر ثقافة المجتمع دون أن يصاحب ذلك نفس درجة التغير في بقية عناصرها، ففي مثل هذه الظروف تبدأ كثير من مظاهر الثقافة في التغير أو الاندثار دون أن يكون العنصر البديل قد أخذ مكانه، لذا فان التغير المتسارع والكثيف في فترات قصيرة ومحدودة له علاقة كبيرة بظهور الطلاق.

ثالثاً- الأسباب السوسيوثقافية لظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري:

نقصد بالعوامل الاجتماعية والثقافية تلك الفوارق من الناحية الاجتماعية والثقافية التي تساعد على الطلاق لعدم التكافؤ بين الزوجين مما يجعل من النظرة ضيقة اتجاه الطرف الآخر والتي من شأنها خلق توترات تنتهي عادة بالطلاق وقد ينعكس ذلك ويظهر مثلاً في تربية الأولاد مثلاً، وهذا راجع لاختلاف نظرة الزوجين للحياة عامة والحياة الزوجية خاصة، كما أنها قد لا تظهر هذه الآثار في بداية الحياة الزوجية إلا مع طول المدة. (مطمر، جبايلي، 2018: 504)

إن الاختلاف في القيم و الاتجاهات والمعتقدات الدينية والسياسية والأمور الثقافية والمعنوية كلها أمور قد تساعد على التصادم والصراع والاختلاف الذي قد يؤدي إلى الاحباط والشعور بالقلق وعدم الاستقرار، يحدث الطلاق نتيجة عوامل متعددة ومختلفة، إذن فهو دالة لعدة عوامل، حيث تتفاعل و تتداخل هذه العوامل مع بعضها حتى تكون نهايتها الطلاق. (بروين، خان، 2007: 67)

وتختلف أسباب الطلاق المبكر في المجتمعات باختلاف الثقافات، إذ لا تُعرف أسبابه على وجه التحديد كونه يتميز بالغموض والتعقيد، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى البحث في هذه الظاهرة من أجل الكشف عن الأسباب المتحكمة فيها والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. عدم التوافق والانسجام الاجتماعي والثقافي بين الزوجين:

إن الاختلاف في المستوى الاجتماعي والثقافي بين الزوجين من العوامل التي تؤدي إلى فك الرابطة الزوجية. ذلك أن عدم التكافؤ بين الزوجين في كافة المجالات، وكونها مختلفة عنه مادياً واجتماعياً وثقافياً يخلق حالة من عدم الاستقرار النفسي في الأسرة ويجعل الزوج تقل ثقته بنفسه وثقته في اسعادها، فالفارق المادي مثله مثل الفارق الاجتماعي يمكن أن يشعر أحد الطرفين بالنقص، لأن اهتمامات الطرفين تكون مختلفة، وكل منهما يحظى بشخصية مختلفة وتفكير

مختلف، ويأتي أيضاً الشعور بالنقص في عدم التكافؤ الثقافي والمعرفي والاهتمامات والميول لهما، وأيضاً المؤهل الجامعي، فإذا كان الزوج أقل من الزوجة أصبح هناك حساسية شديدة. (بن خليف، بن عمر، 2017: 65)

ويعتبر علماء الاجتماع أيضاً أن اختلاف الزوجين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من العوامل المساعدة على الطلاق، لأن هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف نظرة الزوجين إلى الحياة العامة والحياة الخاصة، ومن بين هذا الاختلاف مثلاً الاختلاف في تربية الأولاد. وقد لاتبدو أهمية هذه الأمور في المراحل الأولى من الزواج، إلا أنها عند التعامل الجدي بين الزوجين وطول العشرة وخصوصاً في حالة وجود اختلاف واضح وجوهري، في هذه المجالات، تثير كثيراً من حالات التوتر بينهما التي عادة ماتنتهي بالطلاق (كسال، 2022: 231)، معنى هذا أن التشابه بين الزوجين في الخلفية الاجتماعية والثقافية قد يساعد على خفض التوتر بينهما وبالتالي يحول دون وقوع الطلاق.

ومن أسباب الطلاق أيضاً عدم قدرة أحد الطرفين على التكيف مع الآخر، ومع شخصيته على الرغم من سواء الشخصية، لكنه لا يستطيع التعايش معها، علاوة على بناء تصوارت وهمية وغير حقيقية لشريك الحياة، بمعنى القصور في فهم النفس البشرية، وفي حال انطباق الواقع مع الصورة المرسومة يحدث سخط وتبرم، فهم لا يستطيعون قبول الشريك كما هو ويحبونه كما هو، وإنما يريدونه وفقاً لمواصفات وضعوها له، فإن لم يحققها سخطوا عليه وعلى الحياة، وهؤلاء يفشلون في رؤية ايجابيات الشريك لأنهم مشغولون بسلبياته ونقائصه. (بن عمر، بن خليف، 2016: 119)

ومن هنا، فإن عدم التكيف والتقارب بين الزوجين ينتج عنه المشاكل، وعدم حلها أو احتوائها بأسلوب صحيح فإن ذلك مآله إلى الطلاق، ولهذا فالتفاهم المتبادل والميول المشتركة تخفف من حدة الصراع بين الزوجين. والتوافق بين الزوجين يشمل التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام الروحي والعاطفي، وتعد هذه الأمور صعبة التحديد، ومن الصعب أن نجد رجلاً وإمرأة يتوافقان في بعض هذه الأمور فكل إنسان مختلف في طبيعة خلقه عن الآخر، ويعد هذا العامل الاجتماعي من العوامل الرئيسة والأولى التي أشار إليها الاخصائيين الاجتماعيين في المحكمة وذلك بسبب كثرة حالات الزواج المبكر فضلاً عن عدم تنازل كلا الطرفين للآخر والإصرار على رأيه. (الموسوي، العبيدي، 2018: 364)

إن الاختلاف في المستويات العقلية والفكرية والثقافية بين الزوجين يؤدي إلى عدم التوافق حتى في اتخاذ القرارات مما يولد الكراهية بينهما ويفضي حتماً إلى الطلاق، فالحياة الزوجية لابد أن تقوم على نوع من التقارب في العقلية والآراء والأفكار بين الزوجين، وفي حالة التفاوت بينهما تكون الحياة الزوجية عرضة للانهيار، فمثلاً زواج الرجل المثقف بإمرأة لا تجيد القراءة والكتابة أو العكس، مثل هذا الزواج يحمل في طياته بذور التفكك، كما أن اختلاف الأمزجة والهوايات الشخصية بين الزوجين قد يبعدهما عن بعضهما، وبالتالي كلما تباينت آراءهما زادت من ابتعادهما عن بعضهما وقربهما من حالة الطلاق. فبداية ظهور المشكلات بين الزوجين واستمراريتها كفيل بأن يحدث انفصال فكري بينهما، حيث يفكر كل منهما بطريقة مختلفة عن طريقة تفكير الآخر حول هذه المشكلات، بل قد تكون مضادة لها وعلى النقيض منها مما يزيد من شدة الخلاف بينهما، ومما يصعد الخلافات حتى ليصعب الالتقاء بينهما على فكرة مشتركة. وتمثل هذه الحالة البداية للاتجاه نحو الطلاق. (بن عمارة، موساوي، 2017: 274)

2. عدم التوافق العاطفي والجنسي بين الزوجين:

هنا لابد أن نشير إلى نوع من الطلاق، وهو الطلاق العاطفي (Emotional Divorce) غير المعلن على الملأ بل أنه يكون أحياناً من طرف واحد في حين يمكن للطرف الآخر أن يجهله كلياً، وتختلف خطورة هذا الطلاق باختلاف أسبابه وأن

إمكانية إصلاحه تتعلق مباشرة بمدى جدية الأسباب المؤدية إليه والذي يقتضي الوقوف عنده طويلاً، بعض المصادر تطلق عليه بالطلاق النفسي الذي تمارسه المرأة كنتيجة لعدم قناعتها لأهلية زوجها للعب دور الرجل أمامها أو عدم قناعة الرجل لأهلية زوجته للعب دور الزوجة أمامه، ويسمى أحياناً بالزواج غير الممارس ونعني به ذلك الزواج المستمر بدون العلاقة الجنسية وهذا يكون عادة مقدمة للطلاق أو ربما الهجر الذي يسبق الطلاق النهائي. (هادي، 2012: 438)

والملاحظ أن مشكلات الطلاق العاطفي قد تزايدت مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي في مقدمتها الفيسبوك، حيث خلقت هذه الوسائل برود العاطفي بين الزوجين اللذين أصبحا يتجولان في المواقع الالكترونية بحثاً عن العلاقات العاطفية أو الاشباع العاطفي في العالم الافتراضي.

لابد أن نشير إلى أن المسائل الجنسية من الأمور الحساسة جداً بين الزوجين والتي لايمكن لأحدهما أو كلاهما الاستغناء عنها. ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن العديد من مراحل الخلاف الزوجي، تكون مرتبطة بالمشاكل الجنسية، إذ لا يكون ثمة توافق وانسجام بين الطرفين، إما من ناحية الدوافع الجنسية أو عن طريق الإشباع أو عدد مرات الجماع أو ما إلى ذلك، ومثل هذه الخلافات من شأنها أن تزرع بذور التوتر والصراع النفسي بين الزوجين. (كسال، 2022: 230)

ويعد الجهل بالثقافة الجنسية لأحد الزوجين أو كلاهما من الأمور المرتبطة بفساد الحياة الزوجية، كما أن البرود الجنسي أو الجوع الجنسي، وجهل أحد الأطرف بالحاجات الجنسية للآخر، والعجز الجنسي عند الزوج أو العيب الخلقي، كلها من العوامل المؤدية للطلاق المبكر. وقد ثبت من خلال البحوث التي أجريت في بعض بلدان العالم أن أهم المشاكل التي يجب أن يواجهها المطلقون هي مسألة التوافق الجنسي، خاصة بعد التعود على نمط معين من العلاقات الجنسية الذي ارتبط بإيقاع زماني ومكاني معين، وقد دلت البحوث على أن المطلقان عندما يتزوجان ثانية يجدان مشكلة صعبة في التكيف الجديد جنسياً مع من يتزوجون. (بن عمر، 2015: 57)

ويضيف محمد المهدي سبباً آخر لحدوث الطلاق هو فشل أو اضطراب العلاقة الجنسية فيقول: وهذا هو السبب الخفي (والأهم في نفس الوقت) لفشل كثير من العلاقات الزوجية، ونادراً ما يتطوع الزوجان بالحديث عنه رغم أهميته، وإنما يأتيان للعيادة الزوجية أو لمحاضر الصلح العائلي أو لمحكمة الأسرة بأسباب فرعية هامشية، ولكن السبب الأصلي للشقاق يكون كامناً في العلاقة الخاصة بينهما، وقد وجدت بعض الدراسات أن هذا السبب يكمن وراء 70 إلى 90 % من حالات الطلاق (بن عمر، بن خليف، 2016: 119)، والتوافق الجنسي بين الزوجين قد يغيب خاصة إذا علمنا أن المرأة في العادة لاتنتظر من زوجها أن يلبي حاجاتها الجنسية فحسب، بل تنتظر منه ماهو أكثر من ذلك أن يكون إنساناً ناضجاً يشعر بالمسؤولية.

وعليه، فإن عدم التوافق الجنسي بين الزوجين وانعدام الثقافة الجنسية الشرعية عادة مايكون السبب الأساسي في زرع التوتر والتنافر بين الزوجين لدرجة طلب الطلاق من قبل الزوج أو الخلع من الزوجة. وذلك لغياب الحميمة الجسدية بين الزوجين خاصة بعد الإنجاب وانشغال الزوجة بشؤون التربية، أو زيادة مسؤولية الزوج التي تقلل من الرغبة في ممارسة العلاقة الزوجية مما يسبب شرخ بين الزوجين صعب إلتآمه، إلى جانب انعدام الثقافة الجنسية الشرعية مما يؤدي إلى اختلاف المفاهيم وعدم التوافق فيما يريح كلا الزوجين في إطار الحلال. (غدايفي، خنفور، 2017: 162- 163)

3. الزواج المبكر:

يعتبر الزواج المبكر من الأسباب الرئيسة في انتشار ظاهرة الطلاق كون الطرفين غير مؤهلين نفسياً واجتماعياً بشكل كاف لفهم الزواج وتقدير مسؤولياته، وأصبح الزواج المبكر من ضمن الإشكاليات التي واكبت التغيرات الحاصلة في المجتمع، مما نتج عنه طلاق سريع هذا الأخير بدوره نتج عن الزواج السريع، وعند الحديث عن الطلاق السريع فإننا نتحدث عن حالات كثيرة في المجتمع لايستمر الزواج فيها أكثر من سنة، بل الكثير منها قبل الدخول. فقد بينت الدراسة الميدانية التي قامت بها الدكتورة عايدة فؤاد عبد الفتاح أن 80 % من حالات الطلاق في مجتمع الدراسة يتراوح سنهم عند الزواج مابين 14 سنة عند الزوجة و18 سنة للزوج، ومرجع ذلك إلى انتشار الزواج المبكر نظراً لإعلاء قيمته بتدعيم من الدين والعرف، حيث ينظر إلى الزواج على أنه سترة للبنت ونصف الدين للرجل، وعليه فالزواج يبدو كصورة يدعمها نسق القيم والمعايير الثقافية. (بوبيدين 2007: 166)

كما كشفت نتائج إحدى الدراسات الميدانية ومن خلال مقابلة المطلقين المتزوجين أن معظمهم تزوجوا في سن مبكرة خاصة في الفئة العمرية 18- 22 سنة بالنسبة للذكور والإناث، وكان معظمهم مؤيداً لفكرة أن الزواج في سن مبكرة يرفع من حالات حدوث الطلاق وذلك بنسبة قُدرت بـ 70 %...ومن الأسباب الرئيسية للطلاق بالنسبة للمتزوجين في سن مبكر عدم القدرة على تحمل مسؤولية الأسرة من خلال اتخاذ القرارات الصائبة وحل المشاكل الأسرية. (بودوخة، فوداد، 2017: 187- 188)

وعليه، فإن الزواج المبكر يعني عدم النضج والوعي الكامل بمتطلبات الحياة ومشاكلها وتحمل أعباء ومسؤوليات الزواج لدى صغار السنن فكلما كان سن الزوجين صغيراً زادت احتمالات الطلاق ومرجع ذلك قلة الخبرة والنضوج الأمر الذي يجعلهما يعجزان عن معالجة المشاكل الحياتية التي تعترض حياتهما الزواجية فيقررا إنهاء هذه العلاقة مبكراً وبسرعة ودون تردد، كما أن معدلات الطلاق مرتبطة بمدة الزواج، حيث كلما طالت الحياة الزوجية كلما قلت حالات الطلاق، والعكس صحيح كلما كانت مدة الزواج قصيرة كلما زادت نسبة الطلاق.

ولسن الزواج ووقته تأثيراً أيضاً على الطلاق فكلما كان الزوجان أصغر سناً وحدوث الزواج لأول مرة كلما كان احتمال وقوع الخلافات أكثر فالذين يتزوجون قبل بلوغهم سن العشرين تكون فرص احتمال وقوع الطلاق تكون أكثر من الذي يتزوجون بأعمار أكبر من عشرين، أيضاً عمر الزواج القصير الذي ينتهي بالطلاق. (محمد، 2016: 349)

ولابد أن نشير إلى أنه غالباً ما يعيش الزوجان القاصران في ظل العائلة ويتبعان النمط التقليدي، فالزوج يصبح مسلوب الإرادة ولايقدر على اتخاذ القرارات الخاصة به والزوجة لاتستطيع تحمل المسؤوليات لقلة تجربتها وانعدم خبرتها وعدم نضجها العاطفي مما يؤدي إلى كثرة الخلافات خاصة الزوجة مع أهل الزوج فينتهي ذلك بالطلاق.

4. سوء الاختيار الزواجي:

يرتبط الاختيار للزواج ارتباطاً وثيقاً بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، فلكل مجتمع بلا استثناء قواعد تنظم عملية تدخل أفراد آخرين غير المعنيين بالأمر (المقبلان على الزواج) في عملية اختيار الشريك (ة)، وهذا التدخل يتفاوت من مجتمع لآخر، وقد لا يكون هناك تدخل بالمعنى المفهوم، بل يكون صورياً فقط، أي أن رأي الأهل أو الأصدقاء أو الجيران مثلاً يكون استشارياً، وليس من المهم التقيد به.

غير أنه هناك من يرى أن أن أغلب حالات الطلاق تحدث بين فئات عمرية صغيرة وفي السنوات الأولى من الزواج، ومرد ذلك الطريقة الخاطئة في اختيار الشريك (ة) وانعدام التفاهم بين الشريكين. وهنا يمكننا القول أن حالات عدم الاستقرار الزواجي (الطلاق) ناتجة عن الانحراف عن معايير الاختيار الخاصة بالتجانس الاجتماعي بين طرفي الزواج، وهذا تأكيد لمقولة وليام جود أن التفكك الزواجي يميل إلى الحدوث إذا ما كانت الخصائص للقرينين مختلفة. (بوبيدي، 2007: 169)

وبإمكاننا حصر أهم الأسباب المؤدية للطلاق التي تتصل بمرحلة ما قبل الزواج منها : سوء الاختيار وسرعة الاختيار وعدم دراسة شخصية الشريك لمن ينوي الزواج، وهناك من يوجد فيه جذور الشقاق قبل أن يقدموا على الزواج فهؤلاء يخلقون لانفسهم ولغيرهم المشاكل، وكذلك انعدام وقصر مدة الخطوبة التي لاتسمح لتكشف الكثير من الأمور النفسية بين الطرفين (بروين، خان، 2007: 67).

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الوالدين إعطاء الأبناء الحق الكامل في اختيار شريك حياته، لأن إجبار أحد الزوجين على تزوج من لايريد يكون له أثر سيء وعدم تقبل كل منهما للآخر فيؤدي إلى حدوث الطلاق، فكثيراً من حالات فشل الزواج ترجع إلى الاختيار غير الموفق للشريك، أي أن الاختيار للزواج الخاطئ منذ البداية والتسرع في الاختيار ونقص المعرفة بالشريك (ة)، والتغاضي المؤقت عن العيوب بدافع الحب، أو عدم تناسب أحدهما للآخر أو اختلافهما في القيم والمعايير كلها أمور تؤول إلى الطلاق المبكر.

5. خروج المرأة للعمل وتغير الأدوار:

إن التحول في الوظيفة الاجتماعية للأسرة، ودخول المرأة لسوق العمل وعدم توفرها للوقت الكافي لرعاية الأبناء والزوج والبيت، وإشراك الزوج في مسؤوليات لم يعتد عليها كرعاية الأبناء دراسياً، ونظافة البيت أثمر عنه جدلاً واسعاً وخلافاً جوهرياً بين الزوجين ساهم بشكل أو بآخر في ارتفاع معدلات الطلاق، فالتغير في مفهوم الزواج والأسرة وكذا التغير في الأدوار أفرز مشكلات اجتماعية مؤدية لامحالة إلى الطلاق. (يعقوبي، حزاب: 2018، 324)

كما أن كثيراً من الزوجات العاملات يرفضن سيطرة الزوج عليهن، لاسيما أن تحرر المرأة العاملة اقتصادياً جعلها أكثر وثوقاً من نفسها، وهذه السيطرة التي ترفضها المرأة تؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق، كما أن عمل المرأة أوجد لديها وعياً واضحاً بذاتها ومركزها ودورها في الأسرة والمجتمع، مما جعلها تطلب الطلاق إذا اعترض زوجها أو أهله عن خروجها للعمل.

وبالتالي، فإن دخول المرأة في مجالات كثيرة في المجتمع منها اشتراكها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية في وقتنا الحاضر، وكل هذا التغير في مركز المرأة مما جعلها لا تتحمل زواجاً لا تتوفر فيه عوامل الاطمئنان فتسارع لإنهاء مثل هذا الزواج بطلب الطلاق، ويمكن ايجاز التطور الذي حدث في مركز المرأة في النقاط التالية:

- رفع القيود الصارمة على سلوكها واعطائها الفرصة للاختلاط بالرجال في المجالات المختلفة منها الثقافية والاجتماعية.
- اتاحة فرصة التعليم للمرأة تعليماً عالياً حتى يتسنى لها فرص الاختلاط في حياة جامعة في جو تظهر لكل فرد شخصيته على حقيقتها.

- اتاحة الفرصة للمرأة للعمل بالوظائف المختلفة منح لها الفرصة لدراسة شخصية الطرف الآخر في ظروف ملائمة ومن ناحية أخرى اشتغال المرأة يكفل لها استقلالها المادي والذاتي، مما يؤدي إلى حدوث مناقشات تكون سبباً لمشاكل كثيرة توصل إلى الطلاق. (محمد، 2014: 456)

وهناك من الباحثين من يرى أن عمل المرأة خارج البيت من بين العوامل المساعدة على الطلاق، فالاستقلالية المادية لها جعلها أقل اعتماداً على زوجها كما خروجها للعمل وشعورها بشخصيتها المستقلة جعلها لا تتردد في طلب الطلاق إذا لم تحقق السعادة المرجوة من الزواج، كذلك عدم موافقة الزوج على خروج الزوجة للعمل قد يؤدي إلى خلافات كثيرة تنتهي بالطلاق، كما أن بعض الأزواج ينظرون إلى عمل المرأة من الناحية المادية باعتباره مساهمة اضافية لدخل الأسرة وتقليل حجم النفقات المالية التي يقوم بها الزوج، وربما تكون المرأة غير راغبة في إعطاء ما تكسبه من مال ورافضة لأي مساهمة في نفقات الأسرة، مما يؤدي إلى حصول نزاع قد يتحول إلى طلاق.

إن استقلال المرأة المادي وخروجها من بيتها ونزولها لميدان العمل أدى إلى خلق صراع في الأدوار داخل الأسرة. حيث يعتقد بعضهم أن ارتفاع نسب الطلاق في المجتمعات المتقدمة والنامية بخاصة لايعد دليلاً على التفكك الخلقي والاجتماعي فحسب وإنما هو دليل على التغير الاجتماعي، لأن أدوار كل من الزوجين ومراكزهم في المجتمعات التقليدية تكون محددة بشكل واضح، في حين أننا في المجتمعات الحديثة المتغيرة نجد هنالك بعض التداخل والارباك حول هذه الأدوار وفي قبولها والاقتناع بها. أي أنه قد يحدث صراع للأدوار داخل الأسرة مما يؤدي إلى حدوث كثير من المشاكل التي لا يستطيع الزوجين حلها وتكون نهايتها الطلاق. (محمد، 2016: 349)

6. تدخل الأهل في شؤون الزوجين:

هناك بعض الآباء والأمهات يظن أن دوره التوجيهي ينتهي بزواج ابنه أو ابنته، ناهيك عن بعض التوجيهات الخاطئة التي تدمر الأسرة من خلال تحريض أحد الطرفين على الآخر، فالتدخل التسلطي والمبالغ فيه من طرف الأهل في حياة الزوجين يخلق مشاكل لامحال، كما أن الزوج رغم زواجه مازال تحت السلطة العاطفية للأم التي كثيراً ما تبالغ في التدخل في حياة الزوجين الأمر الذي يؤدي بالزوجة إلى رفض هذه الوضعية وبالتالي حدوث الطلاق، كما أن أم الزوج عندما تتخذ زوجة لإبنها تعاملها كأنها خادمة وتجعل ابنها ضعيف الشخصية فيختار بين مخالفة أمه وإرضاء زوجته.

وبالتالي، فالكثير من المتزوجين لاسيما الذكور منهم يعتمدون في حياتهم الزوجية على الأهل، الأمر الذي يبقيهم تحت سلطتهم ورهن توجيههم، ويضعف من شخصيتهم أمام زوجاتهم، ويؤدي بهم في النهاية إلى الطلاق، لذلك يجب على المتزوج أن يبذل جهده حتى يكون مستقلاً في حياته الزوجية عن أهله، كما أن الزوجة لابد ألا تقحم أمها وأخواتها في كل كبيرة وصغيرة تتعلق ببيتها وتحفظ أسراره. (مصلي، مداني، 2018: 404)

إن تدخل الأهل في شؤون الزواج يعد من أهم المؤدية للطلاق، فأهل الزوج أو الزوجة يتدخلون في الزواج عن طريق تحريض ابنهم أو ابنتهم بأن زواجه أو زواجها لا يرقى إلى ما كانوا يتوقعونه من الزواج، وأمر كهذا يجعل الزوج يتهم زوجته بأنها السبب فيما يتعرض له الزواج من مشكلات أو يجعل الزوجة تتهم زوجها بأنه السبب في تعرض الزواج للمشكلات والمنغصات التي تعكر صفو مسيرته. (الرصد، 2013: 107)

ومن هنا، فإن التدخل المستمر من قبل أهل الزوجين في حياتهما خاصة في السنوات الأولى من الزواج يخلق الكثير من المشاكل، ويساهم في تعقيد الخلافات بينهما دون التوصل إلى اتفاق أو حل، حيث يسعى كل منهما إلى تعزيز سلطة إبنه أو ابنته مما يفسد عليهما الحياة الزوجية ويكون الطريق المختصر إلى الطلاق المبكر.

7. الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي:

لقد أدت مواقع التواصل الاجتماعي إلى خلق توترات كبيرة بين الزوجين وحالات من العزلة الاجتماعية بينهما، ذلك أن سوء استخدام هذه المواقع من قبل الزوجين أو من قبل أحدهما تولد عنه الإهمال وفتور المشاعر والملل والصمت الزوجي نتيجة تصاعد الحالة إلى الخيانة الزوجية والتي غالباً ما تبدأ كخيانة تصويرية وليست جسدية، مما يؤثر على العلاقة الزوجية فتنهار وتفشل.

وقد كشفت دراسة إحصائية في مصر أن (45) ألف حالة طلاق من أصل (75) ألف حدثت بين عام (2006- 2007) بفعل الأنترنت وبسبب انشغال أحد الزوجين عن الآخر وتفضليه الأنترنت، إضافة إلى تعاقب وتزايد حالات الخيانة الزوجية عبر الأنترنت، وهذا يدل أن وسائل التواصل الاجتماعي واستخداماتها المتزايدة الأخذة بالتزايد وخاصة من قبل الشباب قد أثرت بشكل كبير على الأسرة ونسقها القيمي، إذ ألقت التقنية الحديثة المتمثلة بوسائل التواصل الاجتماعي بثقلها وآثارها السلبية على الشباب وعلاقاتهم الأسرية والزوجية... وقد أظهرت عدة دراسات ما تثيره مواقع التواصل الاجتماعي من آثار سلبية على طبيعة العلاقات الزوجية فتؤدي إلى حدوث ارتفاع في معدلات الخلافات الزوجية التي تصل إلى الطلاق، كما أشارت دراسة (موسكرتولو Moscaritolo) في عام (2012) في أن (33 %) ممن يستخدمون الأنترنت وبالتحديد موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) يجدون بأنه يؤثر بشكل سلبي على علاقتهم مع شركائهم في الحياة الزوجية. (حسن، عليوي، 2018: 169)

إن تزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ساهم في إثارة العديد من المشكلات الاجتماعية بين الزوجين مما زاد من حالات الطلاق نتيجة ما تتركه هذه المواقع من آثار سلبية قد تعمل على تعكير الجو الأسري من خلال إثارة الغيرة أو الشك أو الخيانة أو إنهاك كاهل رب الأسرة من مصروفات إضافية أو إهمال الأسرة وشؤونها من قبل الطرفين أو من قبل أحدهما إلى المزيد من المشكلات المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي.

8. المستوى التعليمي للزوجين:

يعتبر المستوى التعليمي ومايصاحبه من تغييرات عاملاً هاماً في تصعيد التوترات بين الزوجين وتهديد الرابطة الزوجية بالانهيار عاجلاً أو آجلاً، حيث أن الأسرة لا يمكن أن تستمر في المحافظة على كيانها مع وجود الفوارق العميقة في المستوى التعليمي للزوجين. ومن الطبيعي فإن للخلفية الثقافية للزوجين دور كبير في استمرار الحياة الزوجية، فالتوازن في المستوى التعليمي له آثاره في خفض التوترات والحيلولة دون وقوع الطلاق، لذلك فإن أغلب حالات الطلاق للمطلقين والمطلقات قد ترتبط بشكل كبير بالمستويات التعليمية المنخفضة. (العثمان، الصليخي، 2017: 84)

وهناك من يرى أن نسبة الطلاق تقل كلما ارتفعت نسبة التعليم، فالتغير الذي نتج عن التعليم كان عاملاً مساعداً لتقليل نسبة الطلاق، وقد يرجع ذلك إلى النضج في أفكار الأفراد المتعلمين وتقيمهم الصحيح للزواج، لذا فأصحاب الشهادات العالية لهم المقدرة الكافية للتوصل إلى حل مشاكلهم الزوجية دون اللجوء إلى تدخل الغير في شؤونهم، وفي

كثير من الأحيان يؤدي مثل هذا التدخل إلى الطلاق، وأما الأميون وأصحاب التعليم المحدود تكون نسبة الطلاق عندهم مرتفعة لعدم ادراجهم للأمور الزوجية، لذا فالمستوى الثقافي أثر في ارتفاع وانخفاض نسبة الطلاق. (محمد، 2014: 457)

كما أنه من يرى أن أغلب حالات الطلاق تزداد بين الذين لم ينالوا قسط أكبر من التعليم، وهذا يعني أنه كلما زاد حظ الزوج والزوجة من التعليم ازدادت مسؤولياتهما نحو أسرتهما وكانا أكثر تردداً في قبول مبدأ هدم الأسرة والطلاق، أما الأميون فأغلبهم لايقدرون معنى الروابط الأسرية. (الرصد، 2013: 116)

9. أسباب أخرى:

في الحقيقة هناك العديد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الطلاق المبكر، حيث لايمكن حصرها في الأسباب الاجتماعية والثقافية وحدها، فهناك الأسباب النفسية والاقتصادية والدينية منها ما يتعلق بالزوج ومنها ما يتعلق بالزوجة، فمن جهة الزوج نجد الكراهية، وتعدد الزوجات، وسوء معاملة الزوجة، وعدم تحمل نفقات الأسرة، والفرق بينه وبين الزوجة في السن، ومن جهة الزوجة نجد كراهيتها للزوج ونفورها منه، وعقمها، وسوء أخلاقها، وإهمالها لشؤون المنزل، وعدم طاعة زوجها. فلم يعد من المعيب أن تطلب المرأة الطلاق من زوجها حتى لو لم تمر إلا أشهر معدودة على دخولهما قفص الزوجية. فالعادات والتقاليد التي كانت تحاسب المرأة على الطلاق وتعدّها السبب الرئيس فيه هي نفسها التي تسمح لها اليوم بطلبه وفي سن مبكرة. (القريشي، 2014: 256)

ومن جهة أخرى، فإن من أهم الممارسات التي تسبب بواعث الطلاق الأسري هي علاقات الزوجين مع أطراف آخرين، وتعد الخيانة الزوجية من التحديات التي تواجه الكثير من الأزواج والمتمثلة في ارتباط أحد أو كلا الزوجين في علاقة جنسية خارج نطاق الزواج، وتعد من الأسباب الرئيسة في احتمال تحصيل الطلاق، (الموسوي، العبيدي، 2018: 364)، والخيانة الزوجية زاد من حدتها وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي.

ومن الأسباب التي قد تدفع بالزوجين للطلاق تراجع القيم الأخلاقية والدينية وانعدام الوعي، وعدم القدرة على الإنجاب أو قلة الأطفال، حيث أن نسب الطلاق تزداد عند الأسرة قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال، ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات لإنجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائياً عن التفكير في الطلاق، وقد تسيء الزوجة تدبير شؤون البيت بشكل متعمد كي تستنزف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائضاً من المال يمكنه من الزواج مرة أخرى، كل هذه الأسباب أدت إلى ايقاع الطلاق حتى قبل أن تمضي على العلاقة الزوجية مدة سنة.

رابعاً- بعض الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري:

تعتبر ظاهرة الطلاق من المشكلات التي نتجت عن التغيرات الاجتماعية السريعة التي أصابت المجتمع الجزائري، حيث خلفت آثار سلبية أثرت على بناء وتركيبة الأسرة وغاب الضبط الاجتماعي وانهارت القيم والمعايير لتحل محلها قيم جديدة، فزيادة حالات الطلاق باتت تثير مخاوف المسؤولين والمهتمين بشؤون الأسرة والمجتمع، وتقف خلف هذه الظاهرة عدد من العوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في حدوثها، وعلى ضوء حديثنا سابقاً على هذه العوامل نوصي بمايلي:

1. توجيه الآباء والأمهات للابتعاد عن التقاليد الاجتماعية السائدة بتزويج ابناؤهم في سن مبكرة للحد من ظاهرة الطلاق المبكر، بسبب سوء الفهم وادراك الحياة الزوجية للمتزوجين من صغار السن.
2. التأكيد على البرامج التوعوية والتثقيفية للفئات المقبلة على الزواج، وتفعيل دور المؤسسات الدينية في توعية وتوجيه الأسرة بما يناسب أدوار الزوجين من مسؤوليات وواجبات مع محاولة التقليل من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

3. إنشاء مراكز للإرشاد الأسري لتقديم المساعدة للمطلقة كي تتكيف مع وضعها الحالي، ورعاية المطلقات بهدف تأهيلهن نفسياً واجتماعياً لرفع كفاءتهن الاجتماعية، من خلال تدريبهن على مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات.

4. مساعدة الأسر في وضع برنامج أسري قائم على الحوار والتفاهم، وإعطاء الإرشادات والنصائح للزوجين، والحرص على عدم التدخل المباشر من جانب الأهل ومحاولة الإصلاح بين الزوجين في حالات الخلاف مع عدم الميل لأحد الطرفين.

5. توعية وتكوين المقبلين على الزواج من خلال توضيح خصوصيات كل جنس للآخر مع إبراز نقاط الاختلاف بينهما التي قد تولد احتكاكات سلبية بينهما ومن خلال رسم حدود كل طرف في التدخل في شؤون الآخر بمقتضى الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في كل مجتمع.

6. تفعيل دور الجمعيات المدنية المحلية المتخصصة في شؤون الأسرة بأهمية التوعية الأسرية نظراً لخطورة انتشار ظاهرة الطلاق في الأوساط المجتمعية، تنظيم حملات توعية إعلامية للتأكيد على ضرورة توفير الدعم والمساندة النفسية الاجتماعية المادية للمقبلين على الزواج.

7. الاهتمام برفع المستوى المعرفي للراغبين في الزواج، إذ يجب عليهما الاختيار الجيد من البداية على أساس التكافؤ بينهما مع الحرص على عدم نقل مشاكلهما إلى الأهل ومحاولة حلها بينهما من خلال الحوار والمناقشة.

خاتمة:

مما سبق، يتضح لنا أن ظاهرة الطلاق ما هي إلا نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة التي تسببت في حدوثها سواء كانت هذه العوامل اجتماعية أو ثقافية، فالأسباب المؤدية للطلاق عديدة ومتنوعة لايسعنا الوقف عندها بالتفصيل، فعلى الرغم من أن الطلاق يعتبر في لحظة ما حل وعلاج لوضع أسري تستحيل معه استمرارية الأسرة، إلا أنه يعتبر أبغض الحلال لما يخلفه من آثار سلبية على حياة الأبناء بالدرجة الأولى، وعليه لا يمكن لأي جهة وحدها أن تتمكن من معالجة مشكلة الطلاق المبكر والبحث في أسبابها وآثارها، بل لابد من تكاتف الجهود بين الباحثين والمنشغلين بهذه الظاهرة للحد من انتشارها في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

1. أحمد، جيهان هاني سعد، (2024)، **المتغيرات الاجتماعية المحددة لظاهرة الطلاق المبكر في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة**، دراسة ميدانية في مدينة الخارجة بالوادي الجديد، جامعة الوادي الجديد، مصر: مجلة كلية الآداب، العدد 19، ج 3.

2. آل رضا، علي عبد الكريم، تومان، عباس حسين، (2014)، **دراسة ميدانية لحالات الطلاق في مدينة كربلاء المقدسة، الواقع والأسباب**، مجلة تراث كربلاء، المجلد 01، العدد 02، العراق: مركز تراث كربلاء.

3. البدري، هناء حسن سدخان، (2022)، **ظاهرة الطلاق دراسة في الأسباب والنتائج (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية)**، مجلة العميد، المجلد 11، العدد 42، العراق: مركز العميد الدولي، قسم الشؤون الفكرية والثقافية.

4. المرزا، نصير محسن عبد الحسين، (2016)، **الطلاق إشكالية مجتمع ذكوري أم ثقافة تقليدية، دراسة ثقافية للأسباب والمحددات**، العراق: الجامعة الإسلامية في النجف الأشرف، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 2، العدد 37.

5. الموسوي، انتظار ابراهيم حسين، العبيدي، صبرية علي حسين، (2018)، **المتغيرات الجغرافية المتعلقة بظاهرة الطلاق في محافظة القادسية (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)**، العراق: جامعة البصرة، مجلة آداب البصرة، العدد 86.

6. بروين، محمد، خان، حمة، (2007)، **دراسة احصائية لتحديد تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64.

7. بن خليف، ربيعة، بن عمر، سامية، (2017)، **العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق، دراسة ميدانية لعينة من المطلقات في ولاية الأغواط**، جامعة الأغواط: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26.

8. بن عامر، سامية، (2015)، **ظاهرة الطلاق (الأسباب والآثار)**، جامعة الأغواط: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 9، العدد 01.

9. بن عمارة، محمد، موساوي سمية، (2017)، **أثر ظاهرة الطلاق على جنوح الأحداث**، جامعة بشار: مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 04.

10. بن عمر، سامية، بن خليف، ربيعة، (2016)، **ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (رؤية سوسيولوجية)**، جامعة الأغواط: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20.

11. بوبيدي، لامية، (2007)، **الطلاق: دراسة سوسيولوجية للعوامل والآثار**، جامعة الوادي: مجلة البحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 02.

12. بودوخة، مريم، فوداد، كريمة، (2017)، **الزواج المبكر وأثره على ارتفاع معدلات الطلاق، دراسة ميدانية في الريف الجزائري**، جامعة بشار: مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 04.

13. حسن، زينب فلاح، عليوي، موح عراك، (2018)، **وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق، دراسة نظرية تحليلية**، العراق: جامعة بابل، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 9.

14. الرصد، هبة كامل ابراهيم عبد الله، (2013)، **الطلاق المبكر وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية على المرأة، دراسة على مجموعة من المطلقات بمحافظة البحيرة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مصر: جامعة دمنهور.

15. الرنتيسي، أحمد محمد، (2020)، **العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات**، جامعة الأغواط: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 02.

16. ضيف، الأزهر، زيدان، جميلة، (2017)، **دور الإرشاد الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق المبكر**، جامعة بشار: مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 04.

17. طاهري، حبيب الله، (1997)، **مشاكل الأسرة وطرق حلها**، الأردن: دار الهادي.

18. الطباخ، محمد ممدوح صبري، (2009)، **أوجه الاختلاف بين المرأة والرجل في أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دراسة فقهية مقارنة**، القاهرة: دار النهضة العربية.

19. العثمان، باسم عبد العزيز عمر، الصليخي، سعد عكموش نجم، (2017)، **الخصائص الاجتماعية لحالات الطلاق في محافظة البصرة لعام 2013**، العراق: جامعة البصرة، مجلة الخليج العربي، المجلد 45، العدد 3- 4.

20. علي، هيثم فيصل، محمد، سرمد جاسم، (2016)، **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، العراق: جامعة تكريت، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 26.

21. غدايفي، هند، خنفور، هشام، **ارتفاع نسبة الطلاق بالوادي (الأسباب والدوافع)**، جامعة بشار: مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 04.

22. القريشي، غني ناصر حسين، (2014)، **الطلاق بين الممكن والمحظور- دراسة اجتماعية تحليلية**، جامعة بابل، العراق: مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 15.

23. القريشي، غني ناصر حسين، (2014)، **الطلاق بين الممكن والمحظور- دراسة اجتماعية تحليلية**، العراق: جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 15.

24. كسال، مسعودة، (2022)، **نماذج لعوامل الطلاق في المجتمعات عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة**، جامعة الجزائر 2: مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 10، العدد 01.

25. مارشال، جوردون، (2000)، **موسوعة علم الاجتماع**، ج 2، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

26. محمد، أنيس شهيد، (2016)، **أسباب زيادة نسب الطلاق في المجتمع العراقي (محافظة الديوانية أنموذجاً)**، العراق: جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01.

27. محمد، دينا داود، (2014)، **الطلاق وأثره في تمتع المرأه بحقوقها- بحث ميداني في قضاء المدائن لمدينة بغداد، محكمة المدائن**، جامعة بغداد: مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 25، العدد 2.

28. مصلي رضوان، مداني سليمة، (2018)، **أسباب الطلاق في الجزائر، دراسة ميدانية ببلدية بوفاريك**، جامعة الجزائر 1: مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، ج 2.

29. مطمر، محمد العيد، جبايلي، حمزة، (2018)، **الطلاق وآثاره على التفكك الأسري في المجتمع الجزائري**، جامعة تبسة: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02.

30. هادي، أنوار مجيد، (2012)، **أسباب الطلاق العاطفي لدى الأسر العراقية وفق بعض المتغيرات**، جامعة بغداد: مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2012، العدد 201.

31. يعقوبي، فتيحة، حزاب، ربيعة، (2018)، **أثر التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري على الأسرة الجزائرية**، جامعة الجلفة: مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04.

32. Stewart, P. J., & Andrew J. Strathern. (2023). **Divorce: Experiential and Structural Elements: Cases from Papua New Guinea and Africa**. Religions, 14 (3).